

موجز السياسات التجارية

منظمة الأغذية والزراعة تدعم مفاوضات منظمة التجارة العالمية خلال الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الوزاري

التجارة بمنتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية: سلعة دولية أساسية

- ثمة تكامل كبير بين قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء على مستوى التجارة الدولية، حيث غالباً ما تعبر منتجات هذين القطاعين العديد من الحدود الدولية خلال رحلتها، بدءاً من الإنتاج والتصنيع وانتهاءً بالبيع بالتجزئة ووصولها إلى المستهلك النهائي؛
- وصل صافي إيرادات الصادرات السمكية في البلدان النامية (إيرادات الصادرات مطروح منها إيرادات الواردات) إلى 35 مليار دولار أمريكي عام 2019، متجاوزة بذلك إيرادات سلع زراعية أخرى (كاللحوم والتبغ والأرز والسكر) مجتمعة. وتمثل التجارة بمنتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية - بصفتها مصدراً لإيرادات التصدير وكقطاع توظيفي - قطاعاً مهماً يسهم في النمو الاقتصادي للبلدان النامية. أما الموارد البحرية فتتسم بأهمية خاصة لدى الشعوب الساحلية، لاسيما في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- توفر مصايد الأسماك سبل العيش والدخل للملايين من العاملين في صيد الأسماك أو جمعها من المستزعات، وكذلك من العاملين في أنشطة ما قبل جمع الأسماك وبعده، مثل صناعة القوارب وشباك الصيد وتصنيع الأسماك والتجارة بها. لكن غالباً ما تغفل مجتمعات الصيد صغيرة النطاق، حيث لا يتم إشراك الأطراف الفاعلة ضمن هذه المجتمعات في عمليات صناعة القرارات التي تطل تأثيراتها حياتهم ومستقبلهم.

التجارة الدولية ومصايد الأسماك

بالبضائع، قياساً بالتجارة بكافة أنواع اللحوم بقيمة 156 مليار دولار أمريكي. وخلال الفترة من عام 1976 إلى 2019، ازدادت قيمة الصادرات العالمية من منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بمعدل سنوي سجل سبعة في المائة بالقيمة الاسمية. أما حصة البلدان النامية من هذه التجارة فازدادت من 38 في المائة من قيمة الصادرات العالمية عام 1976 إلى 54 في المائة عام 2019. وفي عام 2019، قُدّرت قيمة صادرات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في البلدان النامية بقيمة 87 مليار دولار أمريكي. صحيح أن سوق البلدان المتقدمة لا يزال المهيمن على واردات الأسماك، إلا أن أهمية البلدان النامية كبلدان مستهلكة ومنتجة تشهد زيادة مطردة. ففي عام 2019 بلغت نسبة واردات الأسماك في البلدان النامية 32 في المائة من إجمالي القيمة العالمية، قياساً بنسبة 12 في المائة المسجلة عام 1976.

تمثل منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية مصدراً مهماً للبروتين والمغذيات الصغرى. ولعل زيادة إنتاج الأسماك (لإسبما من تربية الأحياء المائية) والدخل المتزايد عالمياً، إلى جانب التطورات التكنولوجية التي تشهدها عملية التصنيع وعلى امتداد سلسلة القيمة، إضافة إلى اتساع نطاق التجارة، أدى إلى تضاعف استهلاك الفرد للأسماك منذ ستينات القرن الفائت. وارتفع استهلاك الأسماك الغذائي من 9.0 كغ للفرد عام 1961 إلى 20.3 كغ للفرد عام 2017، وإلى نحو 20.5 كغ عام 2019 بحسب التقديرات. وفي عام 2017، شكلت الأسماك قرابة 17 في المائة من إجمالي البروتينات الحيوانية وسبعة في المائة من إجمالي البروتينات المستهلكة عالمياً. أما البروتينات المستمدة من الأسماك فتعتبر أساسية في النظام الغذائي لدى بعض البلدان عالية الكثافة السكانية، حيث يكون فيها إجمالي مستوى تناول البروتين منخفضاً، كما يحمل أهمية بالغة في النظام الغذائي لكثير من البلدان الأخرى، وعلى رأسها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتبين إحصائية أجريت عام 2017 أنه من بين 29 بلداً تمثل الأسماك فيها 30 في المائة أو يزيد من إجمالي الإمداد بالبروتين الحيواني هنالك 28 بلداً نامياً، و17 بلداً من أقل البلدان نمواً، و15 بلداً من شريحة البلدان منخفضة الدخل ذات العجز الغذائي.

تلعب مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية دوراً محورياً في توفير الأمن الغذائي وسبل العيش لملايين الناس، وهي موارد جوهريّة بالنسبة للمناطق الساحلية والنهرية والجزرية والداخلية، لاسيما في البلدان النامية والكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي مطبوعة «حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم عام 2020»، أميط اللثام عن حقيقة أن السواد الأعظم من العاملين كصيادين ومزارعي أسماك بدوام كامل أو جزئي أو موسمي - أي نحو 60 مليون شخص، منهم نسبة 34 في المائة انخرطوا في تربية الأحياء المائية عام 2018 - هم من صغار المنتجين المحترفين. أما المرأة فيمكن أن تلعب دوراً مهماً في هذه القوى العاملة، إذ تمثل 14 في المائة من العاملين في القطاع الرئيس ونحو 50 في المائة إذا ما أدخلنا القطاع الثانوي (ليصل بذلك إجمالي عدد العاملات في هذا الميدان إلى قرابة 200 مليون امرأة).

شهد قطاعا مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية اتساعاً ملحوظاً على مدى العقود الأخيرة، ليزداد معه إجمالي حجم الإنتاج والتجارة والاستهلاك. وترافق هذا الاتساع مع تحولات كثيرة، منها التغيرات التي طرأت على مصدر الإنتاج الذي بات اعتماداً على تربية الأحياء المائية. أما التغيرات البارزة فكانت من نصيب المنتجين والتجار الرئيسيين إثر النمو المطرد لدور البلدان النامية، وعلى رأسها بلدان آسيا.

ووفقاً للجيل الجديد من برمجية النظام المحوسب للمصيد السمكي العالمي الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة، تأتي منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بين السلع الأكثر رواجاً تجارياً حول العالم. وفي عام 2019، دخل نحو 37 في المائة من إجمالي إنتاج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية عالم التجارة الدولية بأشكال منتجات مختلفة، وورد في تقارير ما يزيد على 200 بلد وإقليم حديث عن أنشطة التجارة بالأسماك. وفي عام 2019، قُدّرت الصادرات من منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بقيمة 161 مليار دولار أمريكي، لتشكل بذلك نحو 11 في المائة من قيمة صادرات المنتجات الزراعية (باستثناء المنتجات الحرجية) ونسبة واحد في المائة من إجمالي قيمة التجارة

من المتوقع أن يوفر قطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق نحو 90 في المائة من الوظائف في قطاع الصيد الطبيعي، ليكون عدد العاملين فيه أكبر قياساً بكافة الأنشطة الاقتصادية الأخرى القائمة على المحيطات مجتمعة.

وضعت منظمة الأغذية والزراعة المبادئ التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر لدعم ظهور مصايد الأسماك صغيرة النطاق والاعتراف بها وتحسينها، وبالتالي الإسهام في الجهود العالمية والوطنية التي ترمي إلى القضاء على الجوع والفقر. ويمكن تحقيق أهداف هذه المبادئ التوجيهية – المتمثلة في الإسهام في تحقيق تنمية عادلة ومستقبل مستدام – باستخدام نهج قائم على حقوق الإنسان مع الاعتراف بعدم وجود نهج واحد مناسب للجميع. أما توصياتها فتشمل بناء قدرات الأفراد وتعزيز المنظمات وتمكين المرأة، مع تقليص خسائر ما بعد الحصاد وإضافة القيمة لإنتاج مصايد الأسماك صغيرة النطاق، ناهيك عن تسهيل التجارة المستدامة والوصول العادل إلى الأسواق.

هنالك اعتراف صريح بالتحديات الكامنة التي تواجه الكثير من مصايد الأسماك صغيرة النطاق على مستوى إنتاج أغذية آمنة عالية الجودة والدخول إلى الأسواق في الغاية 14 ب من هدف التنمية المستدامة (توفير إمكانية وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق) والغاية 2-3 من هدف التنمية المستدامة (مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية ولاسيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعون الأسريون والرعاة والصيادون، بما في ذلك من خلال ضمان الأمن والمساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضاعفة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية بطول، عام 2030).

تفتح الأسواق الوطنية والإقليمية والعالمية أبواب فرص مختلفة أمام قطاع مصايد الأسماك صغير النطاق، ومنها فرصة زيادة قيمة مكاسبه في وحدة الإنتاج، إضافة إلى إمكانية الانخراط مع جهات فاعلة قادرة على تسهيل وصوله إلى الموارد المالية وبناء القدرات والتدريب لإحدى جوانب استثمارهم في سلسلة القيمة.

توصيف مصايد الأسماك صغيرة النطاق

يتنامى الاهتمام بإيجاد سبل لتوصيف مصايد توصيفاً موضوعياً كمصايد أسماك واسعة أو صغيرة النطاق. ويرجع ذلك إلى أسباب مختلفة تغطي أبعاد الحوكمة (السياسات والتشريع والوصول والحياسة)، وأبعاد اقتصادية (الضرائب والدعم والتفضيلات الخاصة)، وإدارة مصايد الأسماك (التنظيم والأدوات وتنظيم المناطق).

ويتزايد تعريف هذه القضية أو توصيفها تعقيداً مع تفاوت المصطلحات المستخدمة لدى القطاع صغير النطاق (كالمقصود بصغير النطاق وحرفي وكفاف وأصلي [نسبة إلى أحد السكان الأصليين] وساحلي وشاطئي وبلدي)، والقطاعات واسعة النطاق

(كالمقصود بوسع النطاق وتجاري وشبه صناعي وصناعي). ويمكن في بعض البلدان تقسيم وحدات الصيد إلى أكثر من فئتين، لتشمل بذلك فئة متوسطة بينهما أو أكثر. كما تظهر تحديات ذات صلة بالتعريف بسبب محدودية المقاييس الكمية (كحجم القارب واستطاعته أو نمط الأدوات المستخدمة أو منطقة العمل).

إن توصيف نطاق وحدة الصيد غالباً ما يكون مفيداً، بل وضرورياً أيضاً. إذ يعد مصدر استشارة لإدارة مصايد الأسماك والقرارات السياسية والبحوث والحوكمة على المستويين الوطني والإقليمي، فضلاً عن أنه يدعم فهم مصايد الأسماك صغيرة النطاق والدور الذي تؤديه بعمق أكبر على المستوى العالمي.

وضعت منظمة الأغذية والزراعة نهجاً لتوصيف مصايد الأسماك صغيرة النطاق بحيث يساعد الإدارة الوطنية ويتيح إمكانية المقارنة بين البيانات والمعلومات المتعلقة بجوانب مصايد الأسماك صغيرة النطاق. ويُستخدم في هذه الطريقة نهج تسجيل مصفوفاتي للتعامل مع تعقيد عمليات الصيد صغيرة النطاق وتنوعها الأقليمي. أما القصد من هذه المصفوفات فيمكن في اعتبارها أداة بحثية بالمقام الأول، إلا أنه يمكن استخدامها أيضاً - مع مزيد من الاختبارات والتطورات - بوتيرة منتظمة أكبر لإجراء تحليلات أو إعداد التقارير على المستوى الوطني أو الإقليمي.

إجراءات التصدي للتحديات الرئيسية:

- ◀ رفق القائمين على مصايد الأسماك، وبخاصة العمال في هذا القطاع، بالقدرات اللازمة ومنهم التسهيلات المطلوبة لتسعين المنتجات المتداولة تجارياً كما ونوعاً، وتخفيف الضغط على الموارد مع الحفاظ على النظم البيولوجية البحرية لصالح الأجيال القادمة؛
- ◀ القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الأنشطة المستدامة لدى مجتمعات المصايد صغيرة النطاق، بما يتوافق وأهداف التنمية المستدامة وغاياتها؛
- ◀ التصدي للتحديات التي تقف أمام وصول الأطراف الفاعلة ضمن قطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق إلى الأسواق في البلدان النامية - لاسيما التحديات المرتبطة بالقدرات والمعوقات المعرفية وتفاوت القوى في أغلب الأحيان بين مختلف الأطراف الفاعلة على امتداد سلسلة القيمة - تحديات تفرضها أطر العمل المعقدة من أحكام ولوائح، بما فيها السياسات التجارية الحكومية والمقاييس التي حددها القطاع الخاص؛
- ◀ العمل على إجراء توصيف وطني لمصايد الأسماك صغيرة وكبيرة النطاق لزيادة فعالية السياسات ذات الأهداف المحددة.